الحدود الوظيفية في شروح التسهيل لابن مالك–وظيفة الإسناد أنموذجاً

أ.د. لمى عبد القادر الابراهيمي

الباحث فاضل هادي شناوه

المقدمة:

لا يقصد البحث الحدود الوظيفية بالمعنى الذي تتبناه المدرسة الوظيفية الحديثة، إذ إنّها تراعي الجوانب التداولية في الكلام، وتنظر إلى العلاقات داخل الجملة وداخل التركيب بل وداخل النص التي تؤدي بالنتيجة إلى الغرض من اللغة وهو التواصل، وأمّا الذي يقصده البحث فهو الوظيفة بمعناها العام وهو عمل الكلمة من خلال موقعها في الجملة وعلاقاتها مع باقي عناصر التركيب، فالنحاة يحددون مثلاً مفهوم الخبر من خلال وظيفته في الجملة وهي إتمام الفائدة .

والحدود الوظيفية تنظر إلى المصطلح المحدود من خلال وظيفته في الجملة، ولعلّ هذا الصنف من الحدود من أجلى مظاهر عناية الدرس النحوي القديم بالوظيفة النحوية، ومن الحدود الوظيفية عند القدماء حدّ ابن عصفور لمميز الجملة بقوله: ((كل تمييز مفسّرٍ لمبهمٍ، ينطوي عليه الكلام))[١]، فقد ارتكز هذا الحدّ على عمل ووظيفة المحدود في الجملة وهو التفسير والتبيين، وكذا تعريف أبي حيان للعامل النحوي، إذ قال: ((والعامل هو ما أثّر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف))[٢]، وقسم البحث على مبحثين تناول الأول مفهوم الحدود الوظيفية، وأمّا المبحث الثاني فقد تناول نماذج من تطبيقات الحدّ بوظيفة الإسناد في شروح التسهيل، ثم ذيّل البحث بخاتمة وقائمة المصادر والمراجع .

المبحث الأول: مفهوم الحدود الوظيفية:

تُعدّ ثنائية اللفظ والمعنى من القضايا المركزية في التراث العربي النقدي واللغوي التي ألقت بظلالها على النظر النحوي أيضاً، فالناظر في كتاب سيبويه يلحظ أنه لم يقتصر على دراسة البنية الشكلية للأبواب النحوية، فقد حاول أن يرصد العلاقات بين اللفظ والمعنى داخل التراكيب، فالشاطبي (ت٧٩٠هـ) يصرّح بأنّ سيبويه ((وإن تكلم في النحو، فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها

ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبيّن في كل باب ما يليق به حتى أنّه احتوى على علمي المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني)) [٣] .

وكلام الشاطبي هو عين ما وصفه المحدثون بأنه التفريق بين مستوى النظام النحوي ومستوى الحدث اللغوي الذي قد يخرج على قواعد ذلك النظام[٤]، فقد أشار الدكتور نهاد الموسى إلى أن لسيبويه ((في كتابه صورٌ متوافرةٌ من التحليل اللغوي الداخلي، وفي كتابه، كذلك، صوّر معجِبَةٌ من تجاوز الدائرة اللغوية الذاتية، تتمثل في التفاته إلى المعنى، وتنبُّهِهِ الى السياق وما يلابسه من الظروف، والمتغيرات والمعطيات الخارجية التي تكتنف الموقف الكلامي، من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموقف الخطاب))[٥].

ويظهر الاهتمام بالمعنى جلياً عند عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) فهو محور نظرية النظم التي قال بها: ((فلا ترى كلاماً قد وُصِف بصحّةِ نظمٍ أو فسادِه أو وُصف بمزيَّةٍ وفضلٍ فيه إلا وأنت تجدُ مرجعَ تلك الصحَّةِ وذلك الفسادِ وتلكَ المزيةِ وذلك الفضلِ إلى معاني النَّحو وأحكامِه ووجدتَهُ يدخُلُ في أصلٍ من أصولهِ ويتَّصلُ ببابٍ من أبوابه))[٦]، ويتعين المعنى النحوي للمفردة بعد أن تنتظم في جملة ثم تنشأ علاقاتٌ نحويةٌ بين هذه المعاني بوساطة ما يُعرف بالقرائن اللفظية والمعنوية[٧]، بمعنى أن المعنى النحوي يمثل وظيفة المفردة داخل التركيب، وهو يقابل المعنى المعجمي لها[٨]، لذا يمكن القول: ((إن جميع ما نسميه المعاني النحوية هي وظائف للمباني التي يتكون منها المبنى الأكبر للسياق))[٩]، وعرّف الدكتور فاضل الساقي الوظيفة بأنّها ((المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي))[١٠].

ويرى الدكتور تمام حسّان أنّ النحاة وجّهوا جُلّ اهتمامهم إلى الدراسة التحليلية للّغة بشعبها الثلاث، الصوتية والصرفية والنحوية، وأهملوا جانباً مهماً ((من دراسة النحو وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية والمباني التي تدل عليها فمن ذلك مثلاً معنى الإسناد باعتباره وظيفة ثم باعتباره علاقة ثم تفصيل القول في تقسيمه إلى إسناد خبري وإسناد إنشائي وتقسيم الخبري إلى مثبت ومنفي ومؤكد، وتقسيم الإنشائي إلى طلبي وغير طلبي ... الخ مما يتصل بتحديد التركيب المناسب لكل إسناد

من حيث الأداة والرتبة والصيغة والعلاقة . وللتعليق وسائله المختلفة معنوية كانت كعلاقات الإسناد ذاته وكالتخصيص والنسبة والتبعية أو لفظية...))[١١].

وعندما درس الدكتور فاضل الساقي تقسيم الكلم في ضوء الشكل والوظيفة، فإنّه انطلق من رؤية الدكتور تمام حسّان لأقسام الكلام فحسّان قد وضع ((الأسس الشكلية والوظيفية التي يمكن أن يبنى عليها تقسيم الكلم، أطلق على الشكلية منها اسم (المبنى) وعلى الوظيفية اسم (المعنى) وأكّد أن أمر التمييز بين أقسام الكلم في أمثل طرقه ينبغي أن يتم على أساسٍ من الاعتبارين معاً: المباني والمعاني))[١٢]، فما وصفه الدكتور تمام حسّان بالمعاني النحوية جعله الدكتور الساقي وظائف نحوية، وتابعه في هذا الفهم عدد من الباحثين، على أنّ الدكتور تمام حسّان لم يستقرّ على اصطلاحٍ بعينه فتارة يسميها علاقات وتارة يسميها قرائن .

ويشير الدكتور محمد حماسة إلى أنّ العلاقة بين المسند والمسند إليه متكافئة إذ إنّ ((هناك تفاعلاً بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية، فكما يمدّ العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة الذي يساعد على تمييزه وتحديده، يمدّ العنصر الدلالي العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه؛ فبين الجانبين أخذ وعطاء وتبادل تأثيري مستمر))[١٣]، إنّ وضع الحدّ بحسب وظيفة المحدود هو ما عُرف بالحد بالوظيفة، وهو بيانٌ ((للوظيفة التي يؤديها المصطلح، والغرض الذي يؤتى بالمصطلح لأجله أو يستعمل فيه))[١٤]، وقد اهتمّ ابن مالك بهذا النوع من الحدود، حتى أنّه شكّل ظاهرةً في جملةٍ من حدوده، التي توزّعت بين وظيفة الإسناد، والتبعية، والتعيين، والتخصيص، وسيقتصر البحث على النظر في وظيفة الإسناد لما يمثله الإسناد من أهمية في بناء الجملة العربية .

تبيّن فيما تقدّم أنّ الوظيفة النحوية علاقةٌ تربط كلمةً بكلمةٍ أخرى أو عنصراً لغوياً بعنصر لغويٍّ آخر، وينتج عن ذلك الربط دلالةٌ معينة، وأوضح مصاديق الوظيفة هو الإسناد، فقد حدّد الدكتور ابراهيم أنيس وظيفة الفعل في الجملة بقوله: ((الفعل وهو ركن أساسي في معظم لغات البشر. أمّا وظيفته فهي الإسناد))[١٥] فلكلٍّ من المسند والمسند إليه وظيفة وهي الإسناد .

ونجد وظيفة الإسناد حاضرةً في حدود التسهيل، إذ ارتكزت مجموعة منها على هذه الوظيفة، ولكن قبل البحث في تلك الحدود لابدَّ من الوقوف على حدّ الإسناد نفسه:

حد الاسناد :

حظيَ الإسناد بالعناية والاهتمام الكبيرين من لدن علماء العربية، ولعّل الخليل أول من أشار إليه في كتابه العين إذ قال: ((والكلام سند ومسند كقولك: عبد الله رجل صالح، فعبد الله سند و [رجل] صالح مسند إليه))[١٦] فعبَّر عن المبتدأ بالسند وعن الخبر بالمسند إليه، أما تلميذه سيبويه فقد عقد له باباً مستقلاً[١٧]، وزاد على ذلك بأنْ جعل الإسناد أساساً لتقسيم أبواب كتابه، يقول الدكتور محمد كاظم البكاء: ((وقد بنى سيبويه الكتاب على (الأبواب) ... ، وقد دأب في تصنيف الأبواب على أنواع الإسناد، وهو ينظر في عللها ويفاضل بينها، فحفظ لنا وجوه تأليف الكلام في اللغة العربية يصنفها ويقوّمها))[١٨] .

ويشير سيبويه إلى علاقة الإسناد القوية التي تربط بين المسند والمسند إليه إذ وصفها بالبناء الذي يستند بعضه إلى بعض بقوله: ((وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً، فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه، وهو قولك عبدُ الله أخوك وهذا أخوك ، ...))[١٩]، فنجد أن سيبويه نبّه على ركني الاسناد ووصف لنا العلاقة المعنوية بينهما التي تجعل كلَ واحد منهما محتاجاً للآخر في إتمام المعنى .

والإسناد رابط معنوي يربط بين عنصري الجملة الرئيسين المسند والمسند إليه، بل هو أهم الروابط المعنوية لدى النحاة المتقدمين، إذ لا يقبلون تركيباً لا اسناد فيه، يقول الزمخشري: ((ولو تجرد الكلام من الإسناد ، لكان في حكم الأصوات التي يُنعق بها غير معربة))[٢٠]، وبهذا المنظار نظر المحدثون إلى الإسناد فقد وصفه الدكتور محمد حماسة بقوله: ((فالرابطة الكبرى بين العنصرين المكونين هي الإسناد))[٢١]، أما الدكتور مصطفى حميدة فقد ذهب إلى أن ((علاقة الإسناد هي الأساس، وبقية العلاقات بيانٌ لها ... وعلاقة الارتباط بطريق الإسناد هي بؤرة الجملة أو نواتها، بل هي وحدَها كافية لتكوين الجملة في صورتها البسيطة))[٢٢]، وعدّ الدكتور مهدي المخزومي الإسناد عنصراً ثالثاً من عناصر الجملة، إلى جانب المسند

والمسند إليه [٢٣]، وهي قسمة قال بها الرضي(ت٦٨٦هـ) من قبلُ عند شرحه حد الكلام لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) بقوله: ((وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة)) [٢٤].

تابع النحاة سيبويه في تقسيم الأبواب النحوية في كتبهم على أساس الإسناد، وكان حاضراً في أذهانهم ولكن من دون اصطلاح واضح، فالمبرد يرى أنّ الفاعل إنّما ارتفع بسبب الإسناد كما ارتفع به المبتدأ والخبر في قوله: ((وإِنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعا لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت، وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب فالفاعل وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر))[٢٥]، وليس هذا بعيداً عنه كلام ابن السراج : ((... الفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعًا محدث عنهما))[٢٦]، فكلاهما مسند إليه والفرق بينهما ينحصر في الموقعية، ولكنه عبّر عن الإسناد بالتحدّث، أما ابن جني(ت٣٩٢هـ) فقد استعمل لفظ الاسناد ومن ذلك كلامه في علة رفع الفاعل إذ قال: ((ألا ترى أنه إذا قيل له: فلمَ ارتفع الفاعل؟ قال: لإسناد الفعل إليه))[٢٧] .

ولم يستقرّ المعنى الاصطلاحي للإسناد إلا في القرن الخامس الهجري على يد عبد القاهر الجرجاني إذ فرّق بينه وبين مصطلح الإخبار بقوله: ((اعلم أنّ الإسناد مجراه مجرى الإخبار، ... غير أنّ في الإسناد فائدةً ليست في الإخبار، من حيث أنّ الخبر ما دخله الصدقُ والكذبُ، ويصح أن يُطلق عليه الإسناد، ... فالإسناد إذاً يصلح لما يصلح له الإخبار، والإخبار لا يصلح لكل ما يصلح له الإسناد))[٢٨] وهو عين ما عبّر عنه أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) بقوله: ((لأنّ الإسناد أَعم إذ كان يقع على الاستفهام والأَمر غَيرهما وليس الإخبار كذلك بل هو مخصوص بما صَحَّ أَن يُقابل بالتصديق والتكذيب فكل إخبار إسناد وليس كل إسناد إخباراً))[٢٩].

ويتخذ الرضي الإسناد معياراً للتفريق بين الجملة والكلام إذ يقول: ((والفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، ...، والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس))[٣٠] .

وعلى الرغم من استقرار مصطلح الإسناد لدى النحاة المتأخرين وإيلائه اهتماماً بالغاً ، لم أجد – في حدود اطلاعي – أحداً سبق ابن مالك في وضع حدٍ للإسناد، وقد حدّه بقوله: ((الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه))[٣١]، ونال هذا الحدّ استحسان النحاة والبلاغيين من بعده وشاع في كتبهم [٣٢] .

ويقسم النحاة الإسناد على إسناد معنوي، وآخر لفظي، أما المعنوي ((هو أن تنسب للكلمة ما لمعناها))[٣٣] ففي قولنا: خالد مسافر نريد أن ننسب السفر للشخص المسمى بخالد وليس للّفظ .

أما الإسناد اللفظي فأن يُنسب الحكم إلى اللفظ ومثاله ما جاء في الصحيحين ((لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة ... – أي أنّ – هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة أي كالكنز في نفاسته))[٣٤].

لم ينازع ابن مالك في حد الاسناد بعينه، وإنما نوزع في مذهبه في اختصاص الاسناد المعنوي بالاسم دون الفعل والحرف، وشمول الاسناد اللفظي للأنواع الثلاثة، إذ شرح الحدّ بقوله: ((فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء، وقيل فيه: وضعي وحقيقي، كقولك: زيد فاضل، وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح للاسم نحو: زيد معرب. ولفعل نحو: قام مبني على الفتح . ولحرف نحو: في حرف جر . ولجملة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة))[٣٥].

وذهب الشاطبي إلى أنّ ابن مالك في هذا الحد خرج عن جمهور النحاة، ولكنه في الألفية وافقهم، إذ يقول ((فالإسناد في كلام الناظم هو الحقيقي بلا بدٍ، لأنه جعله من خصائص الاسم، فهو بذلك موافق للناس، ومخالف لمذهبه في (التسهيل) و (شرحه) بدليل إطلاقه (هنا)، إذ لو كان بمذهبه هنا موافقا له هنالك لجعل الإسناد إلى المعنى كما جعله في (التسهيل) وإلا دخل عليه في التعريف الفعل والحرف والجملة، وهو لم يفعل ذلك، بل قال: (ومسند للاسم) فنسب الإسناد إلى الاسم ولم ينسبه إلى المسمى، فعلم بذلك موافقته للجماعة، وهو المذهب الصحيح))[٣٦]، وظاهر كلام الشاطبي أن ابن مالك في الالفية وافق الجمهور في أن الاسناد بنوعيه المعنوي واللفظي يختصان بالاسم، ولكنه في (التسهيل) و (شرحه) صرّح بمذهبه وهو أن الاسناد المعنوي يختص بالاسم، والاسناد اللفظي عام يشمل الاسم والفعل والحرف .

ولم يقبل ابن هشام رأي ابن مالك إذ قال: ((وأما قول ابن مالك إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف وإن الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي فلا تحقيق فيه))[٣٧]، ووافقه السيوطي (ت٩١١هـ) بقوله: ((والإسناد تَعْلِيق خبر بمخبر عَنهُ أَو طلب بمطلوب مِنْهُ ولشموله الْقسم الثَّانِي دون الْإِخْبَار عبرت بِهِ دونه وَسَوَاء الْإِسْنَاد الْمَعْنَوِيّ واللفظي كَمَا حَقَّقَهُ ابْن هِشَام وَغَيره وَغلط فِيهِ ابْن مَالك فِي شرح التسهيل حَيْثُ جعل الثَّانِي صَالحا للْفِعْل والحرف))[٣٨]، وممن خالف ابن مالك الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح بقوله: ((لا فرق بين الإسناد المعنوي، كما مرّ؛ واللفظي))[٣٩].

ولياسين العليمي (ت١٠٦١هـ) موقفان تجاه مذهب ابن مالك في الاسناد: جاء الأول في حاشيته على التصريح وفيه يقرّ بوجود تناقض في كلام ابن مالك، إذ قال: ((الاسناد المعنوي هو أن تنسب للكلمة ما لمعناها ... واللفظي هو أن تنسب لها ما للفظها وهذا مذهب الجمهور وجرى عليه الناظم في الكافية الشافية لكنّه في التسهيل خصّ الإسناد بالمعنوي))[٤٠]، وهذا عين ما قاله الشاطبي .

وجاء الثاني في حاشيته على ألفية ابن مالك، وفيه ينتصر له ولا يرى وجود تناقض في كلامه ويرفض قول الشاطبي، إذ يرى أنّ ابن مالك في قوله: (((ومسنداً للاسم) أراد الاسناد المعنوي لأنه جعله من خصائص الاسماء، وأما اللفظي فيصلح لكل واحد من أنواع الكلم، وقوله: (ومسند للاسم) من الاسناد المعنوي لأنه أسند الاسم والمراد الاسناد إلى مدلوله، فكلامه هنا موافق لكلام التسهيل ومخالف لكلام الجماعة))[٤١] .

ولم يكن شرّاح التسهيل بعيدين عن هذا فمنهم مَن وافق المصنف في مذهبه ومنهم من خالفه وناقشه فيه، فظاهر كلام أبي حيان أنّه يوافق ابن مالك إلا أنه يعدّ حدّه غير شامل لأنواع الاسناد إذ يخرج منه الاسناد الانشائي، وأما المرادي فقد خالفه في (التوضيح)[٤٢] إلا أنّه لم يصرح بذلك في شرح التسهيل واكتفى بإيراد إشكال أبي حيان نفسِه، غير أنّه سرعان ما استدرك وردّه بقوله: ((وقد يُعتذر عنه بأن نحو ذلك داخل في الحدّ باعتبار أصل الوضع فإنّ بعت ونحوه إنما وضع خبراً))[٤٣]، أي أنّه داخل في عبارة (تعليق خبر بمخبر عنه) وبه ردّ ناظر الجيش على أبي حيان [٤٤]، وتابعه عبد القادر المكي[٤٥] .

وكذلك خالف الدماميني مذهب ابن مالك ناقلاً رأي الجمهور في الفعل (ضرب) في نحو (ضرب : فعل ماضٍ) إنما هو اسم وهذه الجملة تماثل جملة (زيد قائم) في الدلالة على الحدث والزمان ، وكذلك هو الحال مع الحروف[٤٦] ، وتابعه الدلائي [٤٧].

وردّ ناظر الجيش، وتابعه عبد القادر المكي[٤٨]، بأنه لا يمكن إطلاق الاسمية على الفعل والحرف في نحو: (ضرب : فعل ماضٍ) و (من : حرف جر) لأنها اسمية عارضة إذ إنّ أصل الوضع والاصطلاح لدى العرب أنّ (ضرب) فعل و (من) حرف، ولا يمكن أن يحكم عليهما بالابتداء لاشتمالهما معنى عارض، وابن مالك لم يكن يقصد الاسمية العارضة[٤٩].

وكلام ناظر الجيش يُبطل ما ذهب إليه السيوطي من أنّ ابن مالك ناقض كلامه في التسهيل بما صرّح به في الكافية باسمية مَا أخبر عَن لَفظه [٥٠] إذ قَالَ:

((وَإِن نسبتَ لأداةٍ حكمَا ... فَابْن أَو اعربْ واجعلنْها اسْما)) [٥١]

نخلص مما تقدّم أنّ حدّ ابن مالك للإسناد كان موضع استحسان من لدن علماء العربية من بعده، وما كان من خلاف فيه ناتج عن تقسيم الإسناد على لفظي ومعنوي. وما يهم البحث هو حدّ الإسناد الذي سيتأسس عليه هذا المبحث إذ يتخذ ابن مالك من الإسناد أساساً في وضع الحدود لمصطلحات نحوية أخرى وهي على النحو الآتي .

المبحث الثاني: تطبيقات الحدّ بوظيفة الإسناد في شروح التسهيل:

١- حد الكلام :

مرّ مصطلح الكلام ومن ثم حدّه بثلاث مراحل: أما الأولى فكانت في كتاب سيبويه، وكان فيه ذا دلالات متعددة، فهو تارة يريد به الجملة كما صنع في باب الاستقامة والاحالة إذ قال : ((... فأما المستقيم الحسن فقولك أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً، وأمَّا محال فأن تَنقض أوَّلَ كلامك بآخِره فتقولَ أتيتك غداً وسآتيك أمس))[٥٢]، وتارة أخرى يريد به اللغة بمفهومها الحديث بوصفها نظاماً متكاملاً محكماً يستعمله جماعة من الناس للتواصل بينهم فقال: ((العباد إنما كلّموا بكلامهم))[٥٣]، وتارة ثالثة يريد به النثر الذي يقابل الشعر، وورد هذا المعنى في الكتاب في مواضع كثيرة منها قوله: ((اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام))[٥٤]، وغيرها من الدلالات[٥٥].

وفي المرحلة الثانية ظهر مصطلح الجملة الى جانب مصطلح الكلام واستعمالا مترادفين، ويذهب أكثر الباحثين إلى القول بأن المبرد أول من استعمل مصطلح الجملة [٥٦] في المقتضب، إذ قال: ((وهو رفعٌ وذلك قَوْلك قام عبد الله وجلسَ زيدٌ وإنَّما كان الفاعل رفعاً لأَنَّه هو والفِعْل جملةٌ يحسن عليها السّكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب))[٥٧]، ودأب النحاة بعد المبرد على استعمال المصطلحين مترادفين[٥٨]، وأول من صرح بذلك أبو علي الفارسي إذ قال: ((هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة [٥٩]كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل))[٦٠].

وفي المرحلة الثالثة اتجه النحاة فيها إلى الفصل بين المصطلحين، بعد أن نضجت دراساتهم لمصطلح الجملة فأخذت بالاستقلال عن مصطلح الكلام، وساد هذا الاتجاه لدى المتأخرين من النحاة، قال الرماني إذ قال : ((الكلام ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى))[٦١]، وزاد عليه ابن الانباري فقال: ((ما كان من الحروف دالًّا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه))[٦٢] .

غير أنّ التفريق بين الكلام والجملة يظهر واضحاً عند الرضي بقوله: ((والفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو، لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس))[٦٣]،

وبهذا يكون الرضي قد تعامل مع مصطلح الكلام ((بمعنى محدد يجعل منه وحدة من وحدات اللغة، على حين يتعامل بعض النحاة الآخرين مع الكلام بوصفه مصطلحاً يقابل اللغة بكل نظمها وتركيباتها))[٦٤]، ونلحظ أن الجملة عند الرضي هي المعنى العام للتركيب أما الكلام فهو المعنى الخاص له ولا يكون العكس، ولم يخرج ابن هشام عن هذا النظر[٦٥] .

فمعيار التفريق بين الكلام والجملة لدى أصحاب هذا الاتجاه هو القصدية والإفادة، فكل علاقة إسنادية بين فعل وفاعل، أو بين مبتدأ وخبر عدوّه جملة، استقلت هذه الجملة أم دخلت في بناء جملة أخرى، وهي الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر مطلقاً، وحدّوا الكلام بأنه اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وشاع عند المتأخرين الاصطلاح على الكلام أنه (قول مفيد) والجملة (قول مركب) [٦٦] .

وإذا ما أسقطنا هذا المعيار على حدود القائلين بالترادف من المتقدمين، فإننا نجد أن بعضها أصاب مفهوم الحد عند المتأخرين أو المعنى الخاص للجملة باصطلاح ابن هشام كابن جني والعكبري، وآخرون أصابوا مفهوم الجملة العام كالزمخشري وابن الحاجب، أي أنهم كانوا من حيث المفهوم يفرقون بين الكلام والجملة، أما من حيث الاصطلاح فكانوا يساوون بينهما .

وظاهرٌ أنّ ابن مالك ممن فرّق بين المصطلحين إذ حدّ الكلام بقوله: ((الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته))[٦٧] .

وقال في شرحه: ((فقولي: (ما تضمن من الكلم) إعلام بالجنس الذي منه الكلام، وأنه ليس خطًّا ولا رمزًا ولا نحو ذلك، وإنما هو لفظ أو قول أو كلم، فاللفظ أبعد الثلاثة لوقوعه على المهمل والمستعمل بخلاف القول والكلم، والقول مثل الكلم في القرب لتساويهما في عدم تناول المهمل، لكن قد يقع القول على الرأي والاعتقاد مجازًا، وشاع ذلك حتى صار كأنه حقيقة ثابتة، ولم يعرض هذا للكلم، فكان تصدير حد الكلام به أولى، لكن على وجه يعم المؤلف من كلمتين فصاعدًا، فلذلك لم أقل (الكلم المتضمن) لأن الكلم اسم جنس جمعي كالنبِق والطَرَف واللّبِن، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات، وإنما قيل (ما تضمن من الكلم) فصدر الحد بما لصلاحيتها للواحد فما فوقه، ثم خرج الواحد بذكر تضمن الإسناد المفيد، فبقي الاثنان فصاعداً،

وهو المراد، واحترز بمفيد مما لا فائدة فيه نحو: السماء فوق الأرض، وتكلم أمس، واحترز بمقصود من حديث النائم، ومحاكاة بعض الطيور الكلام، واحترز بأن قيل: (مقصود لذاته) من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها، فإنه إسناد لم يقصد هو ولا ما تضمنه لذاته بل قصد لغيره، فليس كلاماً بل هو جزء كلام، وذلك نحو: قاموا، من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاموا))[٦٨] .

ويرتكز هذا الحدّ على ثلاثة قيود هي: (الإسناد، والإفادة، والقصد)، أمّا الإسناد فقد اتفق النحاة عليه، وهو العنصر الذي يُبقي هذا الحدّ محتفظاً بصبغته الوظيفية، ولكن ما تباينت آراء النحاة والشراح فيه هو الإفادة والقصد فقد كان لاختلاف مذهب بعض الشراح الأثر الواضح في نقدهم لهذا الحد:

وأمّا (الإفادة) فقد ناقش أبو حيان ابن مالك في استدلاله بكلام سيبويه الذي يقول فيه: ((واعلم أن (قلتُ) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً))[٦٩] وفسّر ابن مالك الكلام بـ(الجمل) والقول بـ(المفردات) وعدّ ذلك تصريحاً من سيبويه على اشتراط الإفادة في الكلام[٧٠]، أما أبو حيان فيرى أن سيبويه قصد الجمل التي تتضمن الإسناد مطلقاً سواء أفادت أم لم تُفد[٧١] .

وناقشه أبو حيان أيضاً في استدلاله بكلام سيبويه الذي يقول فيه: ((ولم يكن ليكون كلاماً حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله))[٧٢]، ويرى أبو حيان أن نص سيبويه يدل على اشتراط الاسناد فقط ولا يُفهم منه اشتراط الإفادة – وتابعه المرادي في ذلك[٧٣]– ويرى أن ما ذكره سيبويه كان تحرزاً من المفرد، والمفرد لا إسناد فيه فيخرج عن الكلام، وتجدر الإشارة إلى أن نص سيبويه المتقدم لم يرد في شرح التسهيل .

ومن الشراح الذين لم يوافقوا ابن مالك في اشتراط الفائدة الدماميني إذ قال: ((وليس من شرط الكلام أن يكون مفيداً عند كل أحد، فإنّ ما يكون مفيداً لبعض دون بعض يكون كلاماً قطعاً))[٧٤]، وتابعه الدلائي[٧٥].

ويرى ناظر الجيش – وتابعه عبد القدر المكي[٧٦] – أن أبا حيان لم يقدم سوى فهمٍ لكلام سيبويه يختلف عن فهم ابن مالك وتكون الأدلة هي الفيصل بين الفهمين [٧٧]، فضلاً على أنّ أبا حيان نقل حدوداً للكلام

تتفق مع حدّ ابن مالك، بل أنّه وصف حدّ الجزولي (ت٦٠٧هـ) بأنه من أجود ما حدّوه به[٧٨]، إذ يقول الجزولي: الكلام ((هو اللفظ المركب المفيد بالوضع))[٧٩]، وعبارة هذا الحد صريحة باشتراط الفائدة .

وأمّا (القصد) فقد عدّ ناظر الجيش استدلال أبي حيان بكلام ابن الضائع على عدم اشتراط القصد وقوعاً في الإيهام، إذ يقول ابن الضائع: ((قول المتأخرين أن كلام الساهي والنائم والمجنون مفيد إلا أنه بغير وضع لا ينبغي أن يقال لأن مثل هذا لا يفيد بوجه، فإذا قال النائم مثلاً: زيد قادم، ووافق ذلك قدوم زيد، فالفائدة لم تحصل من إخباره بوجه، وإنما حصلت من مشاهدة قدوم زيد لا من نفس الإخبار))[٨٠] فابن الضائع يرى أن الكلام لا يكون مفيداً ما لم يكن مقصوداً، وهذا على عكس ما فهمه أبو حيان، ويضيف ناظر الجيش أن فكرة عدم اشتراط الفائدة عند كثير من النحويين سيطرت على تفكير أبي حيان وقادته إلى القول بأن ابن الضائع لا يشترط الفائدة في الكلام ، والحال أن كلام ابن الضائع واضح في الدلالة على اشتراط الفائدة فهو ناقش القيد (بالوضع) ولم يناقش اشتراط الفائدة قال: ((وإنما يُمكن هنا أنه تحرّز (بالمفيد بالوضع) مما لا يفيد إلا بالعرض لا بالوضع ، وذلك أنك إذا قلت: قام غلام زيد، أفاد هذا الكلام مفهومين: أحدهما الإخبار عن غلام زيد بالقيام، وهو هو المعنى الذي وضع له اللفظ . والثاني تَمَلّكُ زيد للغلام، وليس اللفظ موضوعاً له، فإذاً هو مفيد بغير وضع، فمن هنا تحرز القائل بالوضع))[٨١].

ولم ير أبو حيان حاجة لذكر القيد (لذاته) لسببين، فضلاً على عدم ورود هذا القيد عند غير ابن مالك، وأولهما أنّ جملة الصلة تُعد كلاماً مفيداً، فالنحاة يشترطون فيها أن تكون جملة خبرية، والخبر أحد أقسام الكلام[٨٢]، لذا فهي كلام .

وردّ عليه ناظر الجيش بأن الجملة الخبرية تُعد كلاماً قبل أن تصبح صلة، أما بعد دخولها كجزء من جملة لا تُعد كلاماً تاماً، كما هو الحال عند دخول أداة الشرط على جملة تامة مفيدة فتصيّرها جملة مفتقرة غير تامة [٨٣].

أما السبب الثاني، فهو: إن جملة الصلة لا يوجد فيها إسناد لأنها كالجزء من الاسم الموصل، فهي والاسم الذي قبلها بمثابة الكلمة، وكذلك المضاف إليه الجملة فهو مقدر بالمفرد، نحو: قُمتُ حينَ قاموا بمعنى قُمتُ حين قيامِهم، فلا داعٍ للإتيان بهذا القيد للاحتراز .

وردّ عليه ناظر الجيش، بأن كون جملة الصلة جزءاً من الاسم الموصول لا ينفي عنها الاسناد المفيد، وهذا الحكم إنما ليمنع تقدمها على الاسم الموصول أو الفصل بينها وبينه بأجنبي، وأما رأي أبي حيان في المضاف إليه الجملة فقد عدّه ناظر الجيش اعترافاً منه بوجود الإسناد فيه وهذا ما أراد ابن مالك الاحتراز منه .

غير أننا نجد أن أبا حيان يتخلى عن موقفه الرافض لحد ابن مالك تاركاً ما استدل به من أدلة، وذلك في الارتشاف إذ يشترط في الكلام القصد لذاته قائلاً: ((فالذي نختاره أنه قول دال على نسبة إسنادية مقصودة لذاتها... وقولي مقصودة لذاتها: احتراز من الجملة التي تقع صلة نحو: جاءني الذي خرج أبوه، ومضافًا إليها أسماء الزمان نحو آتيك يوم يقدم الحاج أو غيرها نحو: اذهب بذي (تسلم)))[٨٤]، وتجدر الإشارة إلى أن أبا حيان أكد موقفه في (التذييل) بالحدّ الذي صاغه في (اللمحة البدرية) إذ قال : ((الكلام لفظ دال على نسبة إسنادية))[٨٥] ولم يشترط الإفادة أو القصد . ويبدو أن أبا حيان أدرك أن الاكتفاء بالإسناد قيداً لحد الكلام لا يمنع من دخول ما ليس منه كجملة الصلة والمضاف إليه الجملة، فتراجع وتابع ابن مالك في اشتراط القصد، لا بل تابعه حتى في القيد (لذاته) الذي نازعه فيه .

ومن مآخذ أبي حيان على ابن مالك استعماله لـ (ما) إذ قال: ((وتصديره الحدّ بـ(ما) ليس بجيد لأن(ما) لفظ مشترك، والحدود تُصان عن الألفاظ المشتركة))[٨٦]، ومنطلق أبي حيان في هذا الطعن هو الحدّ المنطقي، في حين أن ابن مالك نظر إلى الجانب الوظيفي لـ (ما) أي دلالتها على الواحد فما فوقه .

على الرغم من الاشكالات التي أثارها بعض الشراح إلا أنها لم تخرج عن الاختلاف في المساحة التي يشملها مصطلح الكلام التي اتسعت عند فريق من النحاة – ومنهم بعض الشراح – فقالوا بالترادف، وضاقت عند فريق آخر وهو ما اختاره ابن مالك ، غير أن هذا الحد حوى من القيود ما يجعل منه حداً

جامعاً مانعاً، يدل على ذلك قيام بعض الشراح القائلين بالترادف بالردّ على تلك الاعتراضات كناظر الجيش، أو متابعة ابن مالك في بعض قيود الحد في كتبهم الاخرى كأبي حيان، وهذا إن دلّ على شيء، إنما يدلّ على دقة نظر ابن مالك وقدرته على توظيف لوظيفة الإسناد في وضع حدودٍ جامعة مانعة .

٢- حد الاسم :

الاسم أول أقسام الكلام وجاءت أسبقيته على الفعل والحرف من أمرين؛ الأول دلالته القوية إذ يمكن تأليف الكلام المفيد من اسمين ولا يمكن ذلك من فعلين أو حرفين قال سيبويه: ((والاسم أبداً له من القوة ما ليس لغيره ألا ترى أنك لو جعلت (في) و (لو) ونحوها اسماً ثقلت))[٨٧]، وقال ابن الحاجب: ((وإنما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه))[٨٨]، والأمر الثاني هو استقلاليته فكل من الفعل والحرف يتبع الاسم لتكتمل دلالتهما قال الشلوبين: ((الاسم يُخبر به ويُخبر عنه، والفعل لا يكون إلا مخبراً به، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر عنه ويخبر به دون الفعل والحرف دلَّ على أنه أصل في الكلام دونهما))[٨٩] .

على الرغم من أنّ النحاة الأوائل لم يختلفوا كثيراً في التقسيم الثلاثي للكلمة، إلّا أنّهم ما إن شرعوا في تعريف القسم الأول من أقسامها حتى اختلفوا وتعددت أقوالهم فيه، ولعل من أسباب الاختلافِ تركُ إمام النحاة حدَّ الاسم واكتفاؤه بالتمثيل له[٩٠] إذ قال: " فالاسمُ رجلٌ وفرسٌ وحائط "[٩١]، لذا شغل الاسم مساحةً واسعةً عند الذين جاءوا بعده، ومنشأ هذا الاختلاف وأساسه هو (الوظيفة)، ومنها انطلق النحاة الأوائل في تعريف الاسم، فمنهم من نظر إلى الوظيفة الصرفية، ومنهم من نظر إلى الوظيفة النحوية فيه[٩٢]، فقد حدّ المبرد الاسم بقوله: ((أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك))[٩٣]، وإذا ما قابلناه بحد الفيلسوف أبي نصر الفارابي للاسم الذي قال فيه: ((الاسم لفظ دال على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدلّ ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى))[٩٤]، فإنه يمكن القول: إنّ المبرد أول مَن عرّف الاسم بالحدّ، فلأول مرة يوجد في الحدّ فصلٌ وهو (الدلالة على معنى)، وهذا يجعله أقرب ما يكون إلى الحد المنطقي، وفي هذا الفصل من الحدّ أيضاً

إشارةٌ إلى الوظيفة الصرفية التي ستسود أكثر النحاة الذين جاءوا بعد المبرد، نلاحظ أن التطور في هذا الاتجاه كان مطرداً على عكس الاتجاه النحوي .

وفي طليعة أصحاب النظر الصرفي الزجاج (ت٣١٠هـ) فقد كان حدّه صرفياً بامتياز حيث حدّه بقوله: ((صوتٌ مقطَّع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان))[٩٥]، وتنبه ابن فارس الى أن الزجاج أدخل الحرف إذ إنّ (هل و بل) حرفان وهما في الوقت نفسه ((صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان و مكان))[٩٦]، أما ابن السراج فعرّفه بقوله: ((الاسم: ما دل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص))[٩٧]، ثم جاء السيرافي (ت٣٦٨هـ) فرأى أن الاسم ((كل شيء دلَّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل))[٩٨] وعلى منوال هذا الحدّ نسج أئمة النحاة حدودهم[٩٩]، ويرى البطليوسي أن هذا الحد نقصه أن يُزاد فيه ((ويكون معناه في نفسه))[١٠٠] إلّا أنه استحسنه إلى جانب حدّ ابن السراج وفي نظره أنّهما الأقرب إلى الحد المنطقي، ويأتي بعده الرماني ناظراً إلى الوظيفة الصرفية أيضاً ويعرّف الاسم بأنه ((كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان))[١٠١] وهذا الحد لا يُخرج الحروف، إذ إنّ الحرف لا يدل على زمان أيضاً، ولكنّه يدل على معنى في غيره والاسم يدل على معنى في نفسه .

وينقل ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) حد السيرافي للاسم بعبارةٍ مغايرةٍ إذ يقول: ((كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل))[١٠٢] واعتُرِضَ عليه بـ (مضرب الشول) وأنه يدل على الضراب وزمنه وأجيب عنه أن هذا كقولنا: مشتى ومصيف؛ وقيل: إنّ ((هذا الحدّ يمثل الصيغة النهائية لمعنى الاسم في الاصطلاح النحوي))[١٠٣] فهو يتركب من الجنس (كلمة) وفصل أخرج الحروف (دلت على معنى في نفسها)، وآخر أخرج الأفعال وأدخل المصادر (من غير اقتران بزمان محصل) .

ونظر جمعٌ من النحاة إلى الوظيفة النحوية للاسم، وظنّوا أن موقع الاسم في التركيب كافٍ لتحديده وتمييزه من غيره من أصناف الكلم، وأول من اتجه هذا الاتجاه هو سيبويه، وتقدّم الكلام أنه لم يحدّ الاسم واكتفى بالتمثيل، غير أنّ ابن فارس نقل لنا عن سيبويه كلاماً فيه رصدٌ للوظيفة النحوية للاسم، وذلك بقوله:

((الاسم هو المحدَّث)) أو ((الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً))[١٠٤]، واعترض عليه ابن فارس بـ (كيف) التي عدّها اسماً وهي لا يُحدّث عنها ولا تصلح أن تكون فاعلاً، ونقل ابن فارس حد الكسائي (ت١٨٩هـ) فقال: ((الاسم ما وُصِف))[١٠٥] واعترض عليه بـ (كيف و أين)، وممن سار على هذا النهج الزجاجي، فعرّفه بلحاظ الموقعية وخصيصة من خصائصه فقال: ((الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو أُدخل عليه حرف من حروف الخفض))[١٠٦] ولكن الزجاجي ناقض نفسه عندما ذكر أسماء لا تخضع لحده مثل ((قول العرب: (يا هناهُ أقبل)))[١٠٧]، أما أبو علي الفارسي فقد استحوذت فكرة الاسناد على حدّه إذ قال: ((ما جاز الاخبار عنه من هذا الكلم فهو اسم))[١٠٨].

يُلحظ على أصحاب هذا الاتجاه أن الوظيفة النحوية لم تستطع انتاج حدٍّ للاسم بالمعنى المنطقي، ولا مشاحة في هذا لأن الوظيفة النحوية أقرب إلى الواقع اللغوي المستعمل وهو لا يخضع إلى الضوابط المنطقية، ويمكن القول: إن ما تقدم هي رسومٌ، إذ مُيّزَ الاسم بها عمَّا سواه .

إن النقص الذي أصاب ما تقدم من حدود الاتجاهين جعل البطليوسي يخلص إلى أنه ((لا يصح أن يكون حداً للاسم وإنما رسمٌ وتقريب، لأن شرط الحدّ أن يستغرق المحدود ... وهذه الأقوال لا تستغرقه إلّا أن بعضها أقرب للتحديد من بعض)) [١٠٩].

وإذا ما جئنا إلى حد ابن مالك في التسهيل فنجده قد ارتكز على فكرة الاسناد وهذه الفكرة غير مسبوقة عند النحاة قبله بحسب ما صرّح به أبو حيان إذ قال: ((وقد عَدَلَ المصنف في حد الاسم عمّا حدّه به النحويون إلى هذا الحدّ الذي ذكره، وهذا الذي اختاره غير مختار))[١١٠] وحدّ ابن مالك الاسم بقوله: ((الاسم كلمة يُسنَدُ ما لمعناه إلى نفسها أو نظيرها))[١١١]، غير أنّ فكرة الأسناد في حدّ الاسم لم تكن بعيدة عن أذهان النحاة، لكنهم كانوا يعبّرون عنا بـ (الإخبار) إذ لم يكن مصطلح (الإسناد) قد استقر واشتهر، كما مرّ في حد أبي علي الفارسي للاسم، وبعد استقرار مصطلح الإسناد وتقرير النحاة أنه أعمّ من الإخبار[١١٢] بنى ابن مالك عليه حدّه .

وقد شرح ابن مالك هذا الحد من خلال إيضاحه لحد الاسناد نفسه بقوله: ((الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء، و قيل فيه: وضعي وحقيقي، كقولك : زيد فاضل . وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو :زيد معرب . ولفعل نحو: قام مبني على الفتح . ولحرف نحو: في حرف جر . ولجملة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة))[١١٣] .

وبهذا يكون ابن مالك ماز بين الاسم من جهةٍ والفعل والحرف من جهةٍ أخرى باختصاص الأول بالإسناد المعنوي فأخرج بهذا القيد الفعل والحرف من الحد، لكن لوجود أسماء لا تقبل الأسناد باعتبار المعنى كأسماء الأفعال والأسماء اللازمة للنداء والظرفية، اجتلب زيادة في الرسم تتمثل بقوله: (أو نظيرها) ويريد به ما وافق معنى ونوعاً ((كموافقة قول الآمر بالصمت سكوتاً لقوله: صه . لكن صه لا يقبل الاسناد الوضعي ويقبله السكوت فالمسند إلى السكوت بمنزلة المسند إلى صه لتوافقهما معنى ونوعاً، وكذا المسند إلى كريم وفلان بمنزلة المسند إلى (مكْرَمَان و فُلُ) لم يستعملا إلا في النداء، وهذا سبيل محاولة الإسناد إلى نظير ما تعذر الإسناد إليه بنفسه))[١١٤] .

تباينت آراء شراح التسهيل تجاه هذا الحد فمنهم من وافق ابن مالك[١١٥]، ومنهم من عارضه، وارتكز نقد الحدّ على الحدّ بالصفات الذاتية والعارضة، وعلى ايراد الجنس للاحتراز .

تعد الذاتية من شروط الحد إذ تتركب الماهية من الصفات الذاتية وهي كل وصف يدخل في حقيقة الشيء دخولاً لا يُتصور فهم معناه من دون فهمه[١١٦] وتنقسم الذاتية على: الجنس وهو الذاتي المشترك بين شيئين فصاعداً مختلفين في الحقيقة[١١٧]، و فصل وهو ما يفصله عن غيره ويميّزه[١١٨]، أما العارض فليس من ضرورته أن يلازم، بل تُتَصور مفارقتُهُ، إما سريعًا كحمرة الخجل، أو بطيئًا كصفرة الذهب[١١٩] .

من هنا انطلق أبو حيان في نقده لحد ابن مالك للاسم، إذ رأى أن ابن مالك عدل عن حد الاسم بالأمور الذاتية إلى حدِّه بأمر عارض وهو الإسناد فالإسناد يعرض للاسم في حالة التركيب[١٢٠].

ومن قبيل حد الاسم بالذاتيات ما اختاره أبو حيان من حدود النحاة للاسم: ((الاسم كلمة دالة بانفرادها على معنى غير متعرضة ببنيتها للزمان))[١٢١] [١٢٢]، احترز أبو حيان بقوله: ((دالة بانفرادها على معنى)) من الحرف، على حين احترز بقوله: ((غير متعرضة ببنيتها للزمان)) من الفعل، وبهذا تكون فكرة نفي الدلالة الزمنية هي النواة التي تأسس عليها هذا الحدّ، والزمن المراد هاهنا هو الزمن الصرفي الذي يتأتى من بنية الكلمة، وليس الزمن النحوي الذي يتحقق من تركب الكلمة في جملة متأثراً بالضمائم والقرائن الزمنية فيها [١٢٣] .

وعلى الرغم من شيوع هذا الحد الأخير في أوساط النحاة إلا أنه لم يبرأ من النقد، ففكرة الدلالة الزمنية لم تسلم فيه إذ توجد كلمات في اللغة تدل على معنى في نفسها وتنطوي على دلالة زمنية ومع هذا فهي أسماء مثل: قبلُ، وبعدُ، وغداً، وأمس، ومساء، والآن[١٢٤]، وهذا محجوج بقول ابن عصفور في شرح الجمل: ((ولا يُعترض على ذلك بأمس و غدٍ ولا بالصبوح والغبوق وأمثال ذلك فيُقال: هي أسماء وقد تعرضت لزمان، ألا ترى أن (أمس) يعطي اليوم الذي قبل يومك، و(غداً) يُعطي اليوم الذي بعد يومك، و(الصبوح) يدل على الصباح، و(الغبوق) يدل على العشي؟ لأنها لم تتعرض ببنيتها للزمان بل وضعها لذلك))[١٢٥].

ويعترض الزجاجي على هذا الحدّ بقوله: ((و ليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلّق به جماعة من النحويين . وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلزم منه أن يكون كثيرٌ من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالةً غير مقرونةً بزمان، نحو (إن) و (لكن) وما أشبه ذلك))[١٢٦].

وأمّا ايراد الجنس للاحتراز فقد اعترض أبو حيان – و تابعه الدلائي[١٢٧] – على استعمال ابن مالك للقيد (كلمة) بقوله: ((قال المصنف: واحترز بـ (كلمة) من واقعٍ موقعَ اسم مثل أن و معموليها، وقد رددنا عليه

مثلَ هذا في قوله في حد الكلمة: (لفظ)، وأن الأجناس لا تُذكر للاحتراز، وأنه اتّبع ابن عصفور في ذلك))[١٢٨]، وهنا يُلحظ أمران:

الأول: أنه لم يرد في شرح التسهيل العبارة التي ذكرها أبو حيان بلفظها، بل جاءت بالمعنى في شرح المرادي للتسهيل حيث قال: ((فقوله (كلمة) جنس يشمل الثلاثة وتصدير الحدّ به مخرجٌ لواقعٍ موقعَ الاسم مثل: أن و معموليها))[١٢٩] .

الثاني: إن حدّ النحاة للاسم بأنه (كلمة) فيه احتراز بالجنس وإن لم يصرحوا بذلك فقولهم: (الاسم كلمة) يحترز به عن القول والرمز والإشارة والخط[١٣٠] .

ويرى أبو حيان أن حد ابن مالك لم يؤدِّ الغرض الذي من أجله توضع الحدود وهو إيضاح المحدود و بيانه، و يتجلى ذلك بما اعتور هذا الحد من غموض اللفظ و الإبهام[١٣١]، إذ يُحتاج إلى شرح (الاسناد) و (المعنى) و (النظير)، وهذه أمور فيها غموض لا يُناسب الحدود، وكذلك الترديد في قوله: (أو نظيرها) فالحرف (أو) يجعل المعنى يتردد بين معنين أو أكثر، و المجاز في قوله: (إلى نفسِها) فلا نقول للكلمة: نفس، وقد اشترط المنطقيّون أن لا يقع الترديد والمجاز في الحدود[١٣٢] .

مما تقدّم نلاحظ أن أبا حيان قد وجّه نقداً منطقياً إلى حدٍّ وظيفي، وليس من الضروري أن ينطبق الحد الوظيفي على شروط الحد المنطقي، فتلك الشروط أدوات عقلية مجردة، أما اللغة فواقع مستعمل يخضع إلى مزاج البيئة اللغوية؛ لذا فإن التركيز على الحد بالذاتيات لا ينبغي أن يكون على حساب الرسم، إذ إنه ((يحصل الجمع والمنع من إحدى الجهتين: جهة الذات وجهة العارض، فباعتبار الذات تكون الإحاطة بأفراد المحدود أولى باسم الحد، وباعتبار العارض يكون الرسم بها أليق))[١٣٣]

أما الدماميني فقد اعترض على ابن مالك في عدّه (صه) نظيراً لـ (السكوت) واستدل على ذلك بكلام لسعد الدين التفتازاني وهو أن صه ((اسم موضوع بإزاء لفظ اسكت لكن لا ليطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في بعض الأعلام المذكورة، بل ليقصد بها اسكت الدال على طلب السكوت حتى تكون صه – مع أنه اسم

لاسكت – كلاماً تاماً بخلاف اسكت الذي هو اسم لأسكت الذي هو فعل أمر من قولك : أسكت فعل أمر))[١٣٤] ويخلص الدماميني إلى أن (صه) ليس نظيراً للسكوت ومن ثم فساد ما ذهب إليه ابن مالك .

ويزيد الدماميني على ما تقدّم أنه حتى لو سلمنا بما ذهب إليه ابن مالك فإنه يستلزم الوقوع في الدور، أي أن معرفة كون الكلمة اسماً تتوقف على معرفة نظيرها، ومعرفة تلك الكلمة نظيراً تتوقف على معرفة هذه الكلمة اسماً، وقد ردّ ناظر الجيش على هذا الاشكال بـ ((أن المصنف لم يجعل معرفة اسمية الشيء موقوفة على معرفة كونه نظيراً؛ ليلزم منه أن معرفة كونه نظيراً موقوفة على معرفة اسميته، بل لما حدّ الاسم بقبوله للإسناد المعنوي، وكان بعض الاسماء الذي عُلِمت اسميته من خارج لا يقبل ذلك، أراد أن يزيد هذه الزيادة؛ لئلا يصير الحد غير منعكس))[١٣٥].

وما يؤخذ على حدّ الاسم في التسهيل هو الغموض والابهام الذي لم ينكشف إلّا بعد الشرح والتوضيح من لدن ابن مالك .

٣- حد الفعل:

سلك النحاة في حدّ الفعل طريقين، فمنهم من حدّه بالنظر إلى البنية الصرفية للفعل بوصفها كاشفة عن المعنى المجرد للألفاظ وهو الطريق الذي سلكه السواد الأعظم من النحاة إلا أن تأثير ضوابط وأدوات الحدّ المنطقي جعلت من دلالة الزمن في الفعل نقطة اختلاف كبيرة بين النحاة وتنوعت أقوالهم في التعبير عنها وذلك لـ ((أنّ تقسيم النحاة الفعل على اساس حركات الفلك بتخصيص كل قسم منه بقسم من أقسام الزمان جعلهم يواجهون صعوبات كثيرة في تفسير استعمالات الفعل في غير ما خصّوه به من زمان معين))[١٣٦]، وأمّا الفريق الآخر فارتضى النظر إلى الوظيفة النحوية للفعل وهو الطريق الأقرب إلى الواقع اللغوي ولكن لم يكتب له الاستمرار والتطور، بتأثير من الفلسفة والمنطق، ونجد في حدّ ابن مالك محاولة لإحياء هذا النهج .

سيطرت على حدّ سيبويه فكرة دلالة الفعل على الحدث والزمان معبراً عن رأي البصريين في أن الأفعال تدل على الحدث وأنها مشتقة من المصادر، ثم قسم الافعال بحسب الازمنة الثلاث فقال: ((وبُنيتْ لما

مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع))[١٣٧] ومثّل لها بأمثلة، ولم يخرج أحدٌ ممن جاء بعده من البصريين عن فكرة دلالة الفعل على الحدث والزمن، واقتصر جهد المتأخرين على تطوير هذه الفكرة وعرضها بأساليب وعبارات مختلفة، أما الكوفيون فلم يختلفوا عن ذلك كثيراً إذ نقل البطليوسي عن ((الكسائي والفراء وجماعة من الكوفيين: الفعل ما دلّ على زمان))[١٣٨].

وعلى هذا المنوال نسج النحاة حدّ الفعل على اختلاف في التعبير عن الدلالة الزمنية [١٣٩]، ولم تخرج صيغهم عن القول بأن الفعل: ((كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة))[١٤٠] .

واتجه فريق من النحاة إلى تلمّس الوظيفة النحوية للفعل، ولعل أول إشارة صدرت عن ابن السراج، جاء ذلك في شرحه لحد الاسم ومقابلة علاماته بعلامات الفعل فقال: ((والفعل: ما كان خبرًا ولا يجوز أن يُخبر عنه، نحو قولك: أخوك يقوم))[١٤١] والإخبار هو الإسناد .

ويظهر هذا الاتجاه بجلاء تام في حد الفارسي الذي ظلّت فكرة الإسناد مسيطرة عليه كما كانت في حدّ الاسم، فحدّ الفعل بقوله: ((ما كان مسنداً إلى شيءٍ ولم يسند إليه شيء))[١٤٢]، وكذلك فعل العكبري فقال: ((وحد الفعل ما اسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه))[١٤٣].

وإلى مثله ذهب ابن مالك بقوله: ((الفعل كلمة تسند أبداً، قابلةٌ لعلامة فرعية المسند إليه))[١٤٤] . فأقام ابن مالك حد الفعل على وظيفة الاسناد كصنيعه في حد الاسم، فبذكره للإسناد أخرج الحروف، وبقوله: (أبداً) أخرج الاسماء فهي قد تسند وقد لا تسند، لكن لبقاء نوع من الاسماء يشارك الافعال في الاسناد وهي أسماء الافعال، وضع لها قيداً أخرجها وهو (قابلةٌ لعلامةِ فرعيةِ المسند إليه) مثل (شتان) الذي يتفق مع الفعل (افترق) في المعنى لكنه لا يقبل تاء التأنيث، ومثل (دراكِ) الذي يتفق مع الفعل (أدرك) في المعنى ولكنه لا يقبل ياء المخاطبة، وهكذا يكون التمييز بين الفعل واسم الفعل[١٤٥] .

غير أن هذا الحد لم يسلم من النقد والطعن عليه، فقد ذهب فريق من الشراح إلى أن هذا الحد ليس جامعاً مانعاً، فقد صرح ناظر الجيش بأن ابن مالك (لو سكت عن تبيين ما أراد لزم دخول أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة في حدّ الفعل))[١٤٦] وهذا إقرارٌ بأن الحدّ لم يكن مانعاً، وزاد الدماميني خروج

الأفعال المؤكدة والمزيدة والمكفوفة[١٤٧]، أما أبو حيان فيُفهم من كلامه موافقته ابن مالك بخروج الأسماء التي تسند تارة ولا تسند تارة أخرى بالقيد (أبداً)[١٤٨]، وتابعه على ذلك الدلائي[١٤٩] وعبد القادر المكي[١٥٠].

ولعل المحور في نقد هذا الحدّ من قبل بعض الشّراح هو العلامات الفرعية للفعل، إذ ذهب أبو حيان إلى أن ابن مالك أرادها مطلقاً[١٥١]، أي تاء التأنيث الساكنة وياء المخاطبة وألف الأثنين وواو الجمع ونون النسوة، وتابعه عبد القادر المكي مع شيء من الإيضاح إذ قال: ((ومعنى كونها علامة لفرعية المسند إليه أن الأصل في المسند إليه أن يكون مذكراً مفرداً، فكونه مؤنثاً فرعٌ عن كونه مذكراً، وكونه مثنى أو مجموعاً فرعٌ عن كونه مفرداً))[١٥٢].

وفي المقابل ذهب كل من الدماميني[١٥٣] والدلائي[١٥٤] إلى أنّ ابن مالك لم يُرِد قبول الكلمة لمطلق العلامات، وإنما أراد إن قبلت أي واحدة من العلامات فتكون فعلاً، ومثّلا له بـ (عسى) .

وأمّا ناظر الجيش فيرى أنّ ابن مالك أراد التاء والياء فقط كونها مختصة بالأفعال، أما العلامات الأخرى فتشترك بين الأفعال وبين غيرها، وأن عبارته المتقدمة ((ومثل الياء في الدلالة على فرعية المسند إليه وكون قبولها مميزاً لفعل الأمر من اسمه كالألف والواو والنون في أدرِكا وأدرِكوا و أدرِكن))[١٥٥] إنما هي تمهيدٌ لذكر حكم (هلمّ) عند سيبويه ولم يكن الغرض منها بيان العلامات الأخرى غير التاء والياء [١٥٦].

ومن لطيف القول: إنّ محققي كتاب (تمهيد القواعد) يرون أنّه ((كانت تنفض هذه المعركة لو زاد ابن مالك في شرحه: الألف والواو والنون بشرط كونها ضمائر ؛ لأن العلامات إذا لحقت الأسماء كانت حروفاً))[١٥٧]

غير أنّ ابن مالك في ألفيته كان قد استعبد الألف والواو مؤكداً ما ذهب إليه في التسهيل إذ قال:

بتا فعلت وأتت ويا أفعلي ... ونون أقبلن فعل ينجلي[١٥٨]

فعلامات الفعل عنده هي: تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وياء المخاطبة ونون التوكيد فقط .

وذهب الدماميني إلى رفض الحدّ كله، فبحسب ما ذهب إليه ابن مالك من أن الإسناد المعنوي مختص بالأسماء والإسناد اللفظي مختص بالأقسام الثلاثة للكلام ومن ثمَّ فإن الأفعال لا تكون مسندةً أبداً وإنما

تكون مسنداً تارة وتارة أخرى تكون مسنداً إليه فالفعل (قام) في جملة (قام فعل ماض) مسند إليه وليس مسنداً[١٥٩]، لذا يحكم الدماميني على حدّ ابن مالك بأنه لا ينطبق على الأفعال .

وحاول الدلائي الرد على هذا الإشكال، غير أنه لم يقدم رداً ناهضاً إذ قال: ((والجواب عن المراد بالإسناد ما يراه المصنف، من خواص القسمين الأسماء والأفعال، وهو المعنوي كما أشرنا إليه دون اللفظي العام لهما ولغيرهما))[١٦٠]، والحال أن ابن مالك صرّح في شرح التسهيل بأن الإسناد المعنوي مختص بالأسماء فقط، يضاف إلى ذلك أن ابن مالك لم يبين المراد من الإسناد في حد الفعل كما فعل في حدّي الاسم والحرف، ومن ثمَّ فإن الاسناد في الأفعال عنده الإسناد اللفظي، لذا فإشكال الدماميني صحيح .

وفي المحصّلة أقرّ بعض الشراح بنقص حد الفعل لابن مالك، وغموض عباراته، إذ يلزم شرحها وكشف المراد منها، وكان من المتوقع أن يتصدى لذلك ابن مالك في شرحه، إلا أنه زاد الطين بلّةً، وما النزاع الذي حصل بين الشراح في المراد من عبارة (قابلةٌ لعلامة فرعية المسند إليه) وشرح ابن مالك لها إلا خير دليل على ذلك، ناهيك عن تباين مواقف الشرّاح تجاه فكرة الاسناد في هذا الحد، ويبدو أن هذه فكرة لم تسعف ابن مالك في وضع حد للفعل يصمد أمام النقد ولا سيما أنه خالف المشهور في الاسناد المعنوي والاسناد اللفظي، فوصل الأمر بالدماميني إلى رفض الحد كله[١٦١] .

الخاتمة:

توصل البحث الى جملة من النتائج نوجزها بما يأتي:

١- إنّ عناية النحاة بالمعنى يمثل مظهراً من مظاهر الدراسة الوظيفية للمصطلح النحوي، ذلك أنّ الوظيفة علاقة معنوية تربط بين الكلمة وبين الكلمات المجاورة لها، وعلى الرغم من أنّ المنهج العام الذي طبع الدرس النحوي القديم هو المنهج الشكلي، إلّا أنّ النحاة لم يغفلوا المعنى .

٢- ظهر ذلك بدايةً في كتاب سيبويه، من خلال اعتنائه بالسياق وبالقصدية في الكلام، ويتجلى اهتمام النحاة بالمعنى – ومن ثمّ المعنى الوظيفي – لدى الجرجاني في نظرية النظم إذ اصطلح على العلاقات المعنوية بين العناصر النحوية بـ (معاني النحو) .

٣- إنّ ملاحظة الجانب المعنوي للكلمة وعلاقتها بما يجاورها من الكلمات الأخرى هو تلمس لوظيفتها في الجملة، فما اصطلح عليه الجرجاني بـ(معاني النحو) هو ما يعرف اليوم بـ (الوظيفة النحوية).

٤- نظر كثيرٌ من حدود النحاة لوظيفة المصطلح النحوي في الكلام فارتكزت عليها، وكذا كانت جملة من حدود كتاب التسهيل لابن مالك، إذ تنوعت الوظائف التي ارتكزت عليها، فمنها ما كان بوظيفة الإسناد محل البحث، ومنها بوظيفة التبعية، ومنها بوظيفة التخصيص أو التعيين .

٥- نجحت وظيفة الإسناد في انتاج تعريفات جامعة مانعة وهي: تعريف الكلام وكذلك تعريف الإسناد نفسه، وأمّا اخفاقها في تعريفي الاسم والفعل فإنمّا كان بسبب القيود الغامضة التي أُدخلت في التعريف .

٦- لم يتعرّض الشرّاح في نقدهم إلى ارتكاز التعريف على وظيفة الإسناد، ولاسيما في الحدود الجيدة، وركّزوا نقدهم في أغلبه على أمور خارج قيود التعريف، كالاختلاف مع ابن مالك في المذهب النحوي .

الهوامش:

١- المقرب: ١ / ١٦٣ .

٢- التذييل والتكميل: ١ / ١١٩ .

٣- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان: ٥/ ٥٤، دار ابن عفان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

٤- ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة النجار : ١٤٧ . دار البشير – الاردن، ط ١، ١٩٩٣م .

٥- الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه ، د. نهاد الموسى: ٣٠٩ ، منشورات جامعة شيراز، العدد ٦٩ ، ١٣٥٣ هـ .ش – ١٩٧٤ م .

٦- دلائل الاعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر: ٦١، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط ٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٧- الوظيفة الدلالية للنحو في شروح المعلقات، الدكتورة لمى عبد القادر خنياب: ١٣ ، تموز للطباعة والنشر – دمشق، ط ١، ٢٠١٥م.

٨- ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: ١٣٩ .

٩- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان: ١٧٩، دار الثقافة، د.ط ، ١٩٩٤ .

١٠- أقسام الكلام العربي، الدكتور فاضل الساقي: ٢٠٣، مكتبة الخانجي – القاهرة، د.ط ، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .

١١- اللغة العربية معناها ومبناها: ١٦ .

١٢- أقسام الكلام العربي: ١٣٩ – ١٤٠ .

١٣- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: ١١٣ ، دار الشروق، ط ١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

١٤- اساليب تعريف المصطلح النحوي ، ماجد شتوي : ٩٣ .

١٥- من أسرار اللغة، الدكتور ابراهيم أنيس: ٢٩٣، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٦، ١٩٧٨م .

١٦- كتاب العين : ٧/ ٢٢٩ مادة سند .

١٧- ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٢٣ .

١٨- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، الدكتور محمد كاظم البكاء: ١٩ ، دار الشؤون الثقافية – بغداد، ط ١، ١٩٨٩م .

١٩- كتاب سيبويه: ١/ ٢٣ .

٢٠- المفصل في صنعة الإعراب: ٢٤ .

٢١- بناء الجملة العربية : ٩٥ .

٢٢- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الدكتور مصطفى حميدة: ١٦١ ، الشركة العالمية للنشر – مصر ، مكتبة لبنان – بيروت، ط ١، ١٩٩٧م .

٢٣- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣١ .

٢٤- شرح الرضي على الكافية، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر: ١/ ٣٣، منشورات جامعة قار يونس، ط ٢، ١٩٩٦م .

٢٥- المقتضب: ١ / ٨ .

٢٦- الاصول في النحو: ١ / ٥٨ .

٢٧- الخصائص ، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار: ١ / ١٧٤، عالم الكتب – بيروت، د.ط ، د.ت .

٢٨- المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان: ١ / ٧٦ – ٧٧ ، وزارة الثقافة والاعلام – العراق، د.ط ، ١٩٨٢م .

٢٩- اللباب في علل البناء والاعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان: ٤٩ – ٥٠، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط ١، ٢٠٠٩.

٣٠- شرح الرضي على الكافية: ١ / ٣٣ .

٣١- شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد و الدكتور محمد بدوي المختون: ١/ ٩، هجر للطباعة والنشر – مصر، ط ١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

٣٢- ينظر: عروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي: ١ / ١١٢ ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م ، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين: ١ / ٢٩ ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

٣٣- حاشية ياسين على التصريح ، ياسين بن زين الدين بن أبي بكر ابن عليم الحمصي الشهير بالعليمي (ت١٠٦١هـ) : ١ / ٣٩، تصحيح ومراجعة: لجنة من العلماء، دار الفكر، د.ط ، د.ت ، والجملة النحوية نشأة وتطوراً واعراباً، الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني: ٣٠، مكتبة الفلاح – الكويت، ط ٢، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م .

٣٤- همع الهوامع: ١ / ٢٩ ، وينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٣٠ .

٣٥- شرح التسهيل، ابن مالك، ١/ ٩ .

٣٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون: ١/ ٤٩ – ٥٠، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

٣٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب: ٢/ ٢٥٣ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١ ، ٢٠٠٠م .

٣٨- همع الهوامع: ١/ ٢٩ .

٣٩- شرح التصريح على التوضيح، ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود: ١ / ٣٣ ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

٤٠- حاشية ياسين على التصريح ، ياسين العليمي: ١/ ٣٩ .

٤١- حاشية ياسين العليمي على ألفية ابن مالك، ياسين بن زين الدين بن أبي بكر ابن عليم الحمصي الشهير بالعليمي (ت١٠٦١هـ): ١/٧ ، المطبعة المولوية – فاس، ١٣٢٧هـ .

٤٢- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان: ١ / ١٩٦ ، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م ، وعبارته ((قلت: التحقيق أن القسمين كليهما من خواص الأسماء ولا يسند إلى الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما))

٤٣- شرح التسهيل، الحسن ابن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد: ٦٨ ، مكتبة الإيمان – المنصورة، ط ١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

٤٤- ينظر: تمهيد القواعد : ١/ ١٥٠ .

٤٥- ينظر: هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، عبد القادر بن أبي القاسم بن أبي العباس المكي (ت٨٨٠هـ)، تحقيق: عثمان محمود حسين الصّيني: ٥٥ – ٥٦ –٥٧، اطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .

٤٦- ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٧ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، من دون ناشر: ١/ ٧٣ ، ط ١، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

٤٧- ينظر: نتائج التحصيل: ١ / ١٨٣ .

٤٨-هداية السبيل : ٥٥ – ٥٦ –٥٧ .

٤٩- ينظر: تمهيد القواعد: ١/ ١٥٢ .

٥٠- همع الهوامع : ١/ ٢٩ .

٥١- شرح الكافية الشافية لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، حققه وقدّم له: عبد المنعم أحمد هريدي: ٤/ ١٧١٦، جامعة أم القرى، ط ١، ١٩٨٢م .

٥٢- كتاب سيبويه: ١ / ٢٥ ، وينظر : معالم التفكير في الجملة عند سيبويه الدكتور محمد عبدو فلفل: ٣٢، دار العصماء، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٩م .

٥٣- كتاب سيبويه: ١ / ٣٣١ .

٥٤- المصدر نفسه : ١ / ٢٦ .

٥٥- قام الدكتور محمد عبدو فلفل بإحصاء تلك الدلالات ينظر : معالم التفكير في الجملة عند سيبويه : ٣٢ - ٤١ ، ومثله صنع الدكتور حسن عبد الغني جواد الاسدي ، ينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه ، الدكتور حسن عبد الغني جواد الأسدي: ٢٨ - ٣١، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م .

٥٦- ينظر : مدخل الى دراسة الجملة العربية، محمود احمد نحلة ، ١٩ ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٨ م ، و بناء الجملة العربية، محمد حماسة ، ٢٣ ، والجملة النحوية نشأة وتطوراً واعراباً، فتحي عبد الفتاح الدجني: ٢١ .

٥٧- ينظر : المقتضب : ١ / ٨ ، وينظر ٢ / ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ .

٥٨- ينظر : اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس: ٢٦، دار الكتب الثقافية - الكويت، د.ط ، ١٩٧٢م ، و الخصائص: ١/ ١٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف، و الدكتور عبد الحليم النجار: ٩٣/١، دار سكرين للطباعة والنشر، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، و المفصل في علم العربية: ٣٢ ، و اللباب في علل البناء والاعراب: ٤٤ ، و شرح المفصل، ابن يعيش: ١ / ٧٢ ، و الكافية في علم النحو: ١ / ٣١ .

٥٩- يقصد: الاسم والفعل والحرف .

٦٠- المسائل العسكريات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور علي جابر المنصوري: ٦٣، (الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع) - الأردن، د.ط ، ٢٠٠٢م.

٦١- الحدود في النحو : ٣٨ .

٦٢- اسرار العربية : ٣٥ .

٦٣- شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٣ .

٦٤- بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف: ٢٥ - ٢٦، دار غريب - القاهرة، ٢٠٠٣م .

٦٥- ينظر: مغني اللبيب: ٥ / ٧ - ٨ .

٦٦- ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ٦١ - ٦٤ ، و بناء الجملة العربية : ٢٩ .

٦٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات: ٣ ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د.ط ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

٦٨- شرح التسهيل، ابن مالك: ١ / ٧ - ٨ .

٦٩- كتاب سيبويه : ١ / ١٢٢ .

٧٠- ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ١ / ٥ .

٧١- ينظر: التذييل والتكميل : ١ / ٣٥ .

٧٢- كتاب سيبويه : ٢ / ٧٨ .

٧٣- ينظر : شرح التسهيل، المرادي : ٦٧ .

٧٤- تعليق الفرائد: ١ / ٧١ .

٧٥- ينظر: نتائج التحصيل: ١٧٢ .

٧٦- ينظر: هداية السبيل: ٥٣ .

٧٧- ينظر: تمهيد القواعد: ١ / ١٤٧ .

٧٨- ينظر: التذييل والتكميل: ١ / ٣٨ - ٣٩ .

٧٩- المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت٦٠٧هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد: ٣ ، مطبعة أم القرى، د.ط ، د.ت .

٨٠- التذييل والتكميل: ١ / ٣٦ .

٨١- ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٣٦ ..

٨٢- ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٣٧ .

٨٣- ينظر: تمهيد القواعد : ١ / ١٤٩ .

٨٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب: ٢ / ٨٣١ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٨٥- ينظر: شرح اللمحة البدرية لأبي حيان، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، الدكتور هادي نهر: ١ / ٢٦٥، دار اليازوري العلمية - الاردن، د.ط ، ٢٠٠٧م .

٨٦- التذييل والتكميل : ١ / ٢٩ .

٨٧- كتاب سيبويه : ٢١٨/٤ .

٨٨- شرح الرضي على الكافية: ١٩/١ .

٨٩- الاشباه و النظائر: ١/ ١٣١ .

٩٠- اقسام الكلام العربي: ٥١ .

٩١- كتاب سيبويه : ١٢/١ .

٩٢- ينظر: الحد النحوي و تطبيقاته: ٤٧-٦٢ .

٩٣- المقتضب: ١/ ٣ .

٩٤- كتاب العبارة، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ الفارابيّ (ت٣٣٩هـ)، تحقيق: الدكتور محمد سليم سالم: ٧ ، مطبعة دار الكتب، د.ط ، ١٩٧٦م.

٩٥- الصاحبي في فقه اللغة: ٤٨ .

٩٦- المصدر نفسه : ٤٨ .

٩٧- الاصول في النحو : ١/ ٣٦ .

٩٨- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله (ت٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي: ١٥/١ ، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م

٩٩- ينظر: المفصل في علم العربية: ٦ ، و الكافية في علم النحو: ١١ ، و نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، حققه وعلّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود: ٣٩، و الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

١٠٠- الحلل في اصلاح الخلل: ٦٣ .

١٠١- الحدود في النحو: ٦٧ .

١٠٢- شرح المفصل: ١/ ٢٢ .

١٠٣- تطور الحدود النحوية، السيد علي حسن مطر الهاشمي، دار الارشاد للطباعة والنشر – بيروت، ط١ ، ٢٠١٨: ص ٢١ .

١٠٤- الصاحبي في فقه اللغة: ٤٨ .

١٠٥- المصدر نفسه: ٤٨ .

١٠٦- الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، حققه وقدّم له: الدكتور علي توفيق الحمد: ١ ، مؤسسة الرسالة – بيروت، دار الأمل – الاردن، ط ١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

١٠٧- المصدر نفسه: ١٦٣ – و ينظر: الحلل في اصلاح الخلل: ٥٩ .

١٠٨- الايضاح العضدي: ٦ .

١٠٩- الحلل في اصلاح الخلل: ٦٢ .

١١٠- التذييل والتكميل: ٤٥/١ .

١١١- تسهيل الفوائد ، ابن مالك : ٣ .

١١٢- ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب: ٤٩ ، و شرح الرضي على الكافية : ج١/ ٣٣ .

١١٣- شرح التسهيل، ابن مالك : ١/ ٩ .

١١٤- المصدر نفسه: ١ / ٩ .

١١٥- ينظر: شرح التسهيل، المرادي : ٦٨ – و المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات: ١/ ٥، جامعة أم القرى – (دار الفكر- دمشق) ، د.ط ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م ، و شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي: ٩٧ ، المكتبة الفيصلية، ط ١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، و هداية السبيل لعبد القادر المكي : ٥٥ ، وموصل النبيل للازهري : ١/ ٥ .

١١٦- روضة الناظر وجنة المناظر ، ابو محمد موفق الدين عبد الله ابن احمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي ت ٦٢٠هـ ، تحقيق: شعبان محمد اسماعيل: ١/ ٦٠، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠٠٢م .

١١٧- المصدر نفسه: ١/ ٦١ .

١١٨- روضة الناظر وجنة المناظر: ١/ ٦٢ .

١١٩- المصدر نفسه : ١/ ٦٠ .

١٢٠- ينظر: التذييل والتكميل: ٤٥/١ .

١٢١- المصدر نفسه: ١/ ٤٦ .

١٢٢- أول من قال بهذا الحد هو ابن الخشاب حيث قال: (وأقرب ما حدوه به إلى الصحة عند تحقيق النظر قول من قال: الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل)، المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة علي حيدر: ٧ ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ، و أخذ به البطليوسي بعد أن قدّم قراءة نقدية رائدة لحدود الاسم عند كبار المتقدمين من النحاة ، فقال في حد الاسم: (و أشبه الاقوال بأن يكون حداً أن يقال : الاسم كلمة تدل على معنى ، في نفسها ، مفرد ، غير مقترن بزمان محصّل) ، الحلل في اصلاح الخلل : ٦٤ .

١٢٣- ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها، تمام حسان: ٢٤١ ، و الزمن واللغة، مالك المطلبي: ٢٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط ، ١٩٨٦.

١٢٤- ينظر: نظام الفعل في اللغة العربية، هشام محمد علي سخنيني: ٧ ، رسالة ماجستير، الجامعة الامريكية بيروت، ١٩٧٤ .

١٢٥- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار: ١/ ٢٥، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

١٢٦- الايضاح في علل النحو: ٤٨ .

١٢٧- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، تحقيق: مصطفى الصادق العربي: ١/ ١٨٠، مطابع الثورة للطباعة والنشر - بنغازي، د.ط ، د.ت .

١٢٨- التذييل والتكميل: ١/ ٤٥ .

١٢٩- شرح التسهيل، المرادي : ٦٨ .

١٣٠- إذ أنهم يعرفون الكلمة بأنها لفظ ، واللفظ صوت يشتمل على حروف ، أي ليس خطاً أو إشارةً أو رمزاً ، لذا فإنهم بإيراد (كلمة) في حد الاسم قد احترزوا من اللفظ والخط والاشارة والرمز ، وإن لم يصرحوا بذلك .

١٣١- من أهمّ شروط الحد هو الوضوح : و يُرادُ به عدمُ اشتمالِ التعريف على الفاظٍ متباينةٍ او مترادفةٍ أو ذات دلالات عامة ينظر: ١٨ من هذه الرسالة .

١٣٢- ينظر: عناصر العلوم، الشيخ محمد محمد الخاقاني : ٢٣٦ .

١٣٣- تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، البشير التهالي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط١ ٢٠٠٧ : ص ٨٨ ، وينظر: الكليات: ٣٩٢.

١٣٤- تعليق الفرائد: ١/ ٧٥ ، و كذلك الحاشية على الكشاف، سعد الدين التفتازاني، تحقيق عبد الفتاح عيسى البربري: ٨٢ ، اطروحة دكتوراه، جامعة الازهر، كلية اللغة العربية ، ١٩٧٨، وكذلك حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك، ابو العرفان محمد علي الصبّان، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد: ج١/ ٦٨ ، ط المكتبة التوفيقية، د.ط ، د.ت،

١٣٥- تمهيد القواعد،: ١/ ١٥٣.

١٣٦- في النحو العربي نقد وتوجيه: ١١٤ .

١٣٧- كتاب سيبويه: ١ / ١٢ .

١٣٨- الحلل في اصلاح الخلل: ٦٩ .

١٣٩- ينظر: الجمل في النحو، الزجاجي : ١٧ ، و المفصل في علم العربية: ٢٤٣ .

١٤٠- شرح شذور الذهب: ١٢ .

١٤١- الاصول: ١/ ٣٧ .

١٤٢- المقتصد في شرح الايضاح: ١/ ٧٦ .

١٤٣- اللباب في علل البناء والاعراب: ٤٩ .

١٤٤- تسهيل الفوائد: ٣ .

١٤٥- ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك : ١ / ١٠.

١٤٦- ينظر: تمهيد القواعد: ١ / ١٥٤ .

١٤٧- تعليق الفرائد: ١/ ٧٦ – ٧٨ .

١٤٨- التذييل والتكميل: ١ / ٤٧ .

١٤٩- ينظر: نتائج التحصيل: ١٨٦ – ١٨٨ .

١٥٠- هداية السبيل: ٥٨ – ٥٩ .

١٥١- ينظر: التذييل والتكميل: ١ / ٤٧ .

١٥٢- هداية السبيل: ٥٨ – ٥٩ .

١٥٣- تعليق الفرائد: ١ / ٧٨ .

١٥٤- ينظر: نتائج التحصيل: ١٨٩ .

١٥٥- شرح التسهيل، ابن مالك: ١ / ١٠ .

١٥٦- تمهيد القواعد: ١ / ١٥٥ .

١٥٧- تمهيد القواعد: ١ / ١٥٥هامش التحقيق .

١٥٨- ألفية ابن مالك في النحو والصرف المسماة الخلاصة في النحو، ابن مالك، تحقيق: سليمان العيوني: ٧٠، دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، د. ط، د.ت .

١٥٩- تعليق الفرائد: ١/ ٧٩ .

١٦٠- نتائج التحصيل: ١٨٩ .

١٦١- ينظر: تعليق الفرائد: ١ / ٧٩ .

المصادر والمراجع:

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٢-اساليب تعريف المصطلح النحوي، ماجد شتوي دخيل الله القريات، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة آل البيت، ٢٠٠٢م .

٣-أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق بركات يوسف هبود ، دار الارقم ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .

٤-الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ٩٨٥م .

٥-الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

٦-أقسام الكلام العربي، الدكتور فاضل الساقي، مكتبة الخانجي - القاهرة، د.ط ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٧-ألفية ابن مالك في النحو والصرف المسماة الخلاصة في النحو، ابن مالك، تحقيق: سليمان العيوني، دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، د. ط، د.ت .

٨-الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، حققه وقدّم له: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب – جامعة الرياض، ط ١، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .

٩-الإيضاح في علل النحو، عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط ٣، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

١٠-بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب – القاهرة، ٢٠٠٣م .

١١-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي الغرناطي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، من ج١ إلى ج٥ دار القلم – دمشق والباقي دار كنوز اشبيليا– الرياض، من ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م إلى ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦ .

١٢-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د.ط ، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

١٣-تطور الحدود النحوية، السيد علي حسن مطر الهاشمي، دار الارشاد للطباعة والنشر – بيروت، ط١ ، ٢٠١٨.

١٤-تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، البشير التهالي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط١ ٢٠٠٧ .

١٥-تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٧ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، من دون ناشر، ط ١، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

١٦-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام – القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

١٧-توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م

١٨-الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، حققه وقدّم له: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، دار الأمل – الاردن، ط ١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

١٩-الجملة النحوية نشأة وتطوراً واعراباً، الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح – الكويت، ط ٢، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م .

٢٠- الحاشية على الكشاف، سعد الدين التفتازاني، تحقيق عبد الفتاح عيسى البربري، اطروحة دكتوراه، جامعة الازهر، كلية اللغة العربية ، ١٩٧٨، وكذلك حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك، ابو العرفان محمد علي الصبّان، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط المكتبة التوفيقية، د.ط ، د.ت،

٢١- حاشية ياسين العليمي على ألفية ابن مالك، ياسين بن زين الدين بن أبي بكر ابن عليم الحمصي الشهير بالعليمي (ت١٠٦١هـ)، المطبعة المولوية – فاس، ١٣٢٧هـ .

٢٢- حاشية ياسين على التصريح ، ياسين بن زين الدين بن أبي بكر ابن عليم الحمصي الشهير بالعليمي (ت١٠٦١هـ)، تصحيح ومراجعة: لجنة من العلماء، دار الفكر، د.ط ، د.ت .

٢٣- الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري، الدكتور رياض يونس السواد، دار الراية – الاردن، ط ١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩ .

٢٤- الحدود في النحو، أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله الرماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: بتول قاسم ناصر، مجلة المورد – وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة بالعراق، العدد ١، مج ٢٣ ، ١٩٩٤م .

٢٥- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، د.ط ، د. ت .

٢٦- الخصائص ، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت، د.ط ، د.ت .

٢٧- دلائل الاعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط ٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

٢٨- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة النجار، دار البشير – الاردن، ط ١، ١٩٩٣م .

٢٩- روضة الناظر وجنة المناظر ، ابو محمد موفق الدين عبد الله ابن احمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي ت ٦٢٠هـ ، تحقيق: شعبان محمد اسماعيل، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠٠٢م .

٣٠- الزمن واللغة، مالك المطلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط ، ١٩٨٦.

٣١- شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد و الدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر – مصر، ط ١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

٣٢-شرح التسهيل، الحسن ابن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان – المنصورة، ط ١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

٣٣-شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

٣٤-شرح الرضي على الكافية، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ط ٢، ١٩٩٦م .

٣٥-شرح الكافية الشافية لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، حققه وقدّم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، ط ١، ١٩٨٢م .

٣٦-شرح اللمحة البدرية لأبي حيان، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، الدكتور هادي نهر، دار اليازوري العلمية – الاردن، د.ط ، ٢٠٠٧م .

٣٧-شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

٣٨-شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

٣٩-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق، ط ١، ١٩٨٤ .

٤٠-شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة، ط ٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣ .

٤١-شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله (ت٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م

٤٢-شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، ط ١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، و

٤٣-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م .

٤٤- عروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م .
٤٥- عناصر العلوم محمد محمد طاهر الخاقاني ، انوار الهدى للطباعة والنشر ، قم ، ط١ ، ١٤١٧هـ .
٤٦- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي – بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ .
٤٧- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر المصري الأسنوي المالكي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، د.ط ، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .
٤٨- كتاب العبارة، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ الفارابيّ (ت٣٣٩هـ)، تحقيق: الدكتور محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، د.ط ، ١٩٧٦م.
٤٩- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، و الدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط ، د.ت .
٥٠- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
٥١- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، مقابلة وإعداد ووضع الفهارس: الدكتور عدنان درويش، و محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
٥٢- اللباب في علل البناء والاعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط ١، ٢٠٠٩.
٥٣- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، د.ط ، ١٩٩٤ .
٥٤- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، د.ط ، ١٩٧٢م.
٥٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف، و الدكتور عبد الحليم النجار، دار سكرين للطباعة والنشر، ط ٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ،
٥٦- مدخل الى دراسة الجملة العربية، محمود احمد نحلة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٨ م .
٥٧- المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة علي حيدر، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

٥٨-المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى – (دار الفكر- دمشق) ، د.ط ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م ، و

٥٩-المسائل العسكريات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور علي جابر المنصوري، (الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع) – الأردن، د.ط ، ٢٠٠٢م.

٦٠-معالم التفكير في الجملة عند سيبويه الدكتور محمد عبدو فلفل، دار العصماء، ط ١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٩م .

٦١-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١ ، ٢٠٠٠م .

٦٢-المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، الدكتور فخر صالح قدارة، دار عمار – الاردن، ط ١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

٦٣-مفهوم الجملة عند سيبويه ، الدكتور حسن عبد الغني جواد الأسدي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م .

٦٤-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

٦٥-المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والاعلام – العراق، د.ط ، ١٩٨٢م .

٦٦-المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الاوقاف – مصر، د.ط ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .

٦٧-المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت٦٠٧هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، د.ط ، د.ت .

٦٨-المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري ، و عبد الله الجبوري، ط ١، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

٦٩-من أسرار اللغة، الدكتور ابراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٦، ١٩٧٨م .

٧٠-منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، الدكتور محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية – بغداد، ط ١، ١٩٨٩م .

٧١- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

٧٢- موصل النبيل إلى نحو التسهيل، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: ثريا عبد السميع إسماعيل، اطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ .

٧٣- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، تحقيق: مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر - بنغازي، د.ط ، د.ت .

٧٤- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، حققه وعلّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، و الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٧٥- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

٧٦- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الدكتور مصطفى حميدة، الشركة العالمية للنشر - مصر ، مكتبة لبنان - بيروت، ط ١، ١٩٩٧م .

٧٧- نظام الفعل في اللغة العربية، هشام محمد علي سخنيني، رسالة ماجستير، الجامعة الامريكية بيروت، ١٩٧٤ .

٧٨- هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، عبد القادر بن أبي القاسم بن أبي العباس المكي (ت٨٨٠هـ)، تحقيق: عثمان محمود حسين الصّيني، اطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٧٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٨٠- الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه ، د. نهاد الموسى، منشورات جامعة شيراز، العدد ٦٩ ، ١٣٥٣ هـ.ش - ١٩٧٤ م .

٨١- الوظيفة الدلالية للنحو في شروح المعلقات، الدكتورة لمى عبد القادر خنياب، تموز للطباعة والنشر - دمشق، ط ١، ٢٠١٥م.